مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/٥/٥

ثورة التصحيح وحياة الناس

لم يعد المستقبل مهددا بكتابة التقارير ولم تعد البيوت مهددة بزوار الفجر

غداة ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، وقف الرئيس القائد محمد أنور السادات أمام وهج النار التى تحرق ركاما هائلا من اشرطة التسجيل والتقارير السرية التى كانت مراكز القوى قد أودعتها « فى غيبة من القانون الذى منحوه اجازة الى أجل غير مسمى ! » فى هذه اللحظة التاريخية همس الرئيس السادات لمن حوله من المسئولين قائلا :

ـ « الان نبدأ عهدا جديدا ونعمل بأسلوب جديد ، نبدأ على نظافة ، فانا لا أريد أن يكون مستقبل أحد فى هذا البلد معلقا على تقرير ، ان سيادة القانون وحدها قبل أى شىء ، وفوق كل شىء » .

ولم تلبث هذه الكلمات أن تحولت الى تجسيد كامل لدولة جديدة هى دولة المؤسسات ولاول مرة بعد ١٩ سنة من قيام ثورة ٢٣ يوليو يتحقق المبدأ السادس من مبادئها الستة الشهيرة وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة .. بعد أن تقلب الشعب المصرى كله على حجر المعتقلات والتعذيب والمصادرات والحراسات وزوار الفجر تلك الجرائم التى كانت تمارس باسم الثورية التى تتمسح بالشرعية وتفرض الارهاب والظلم فى رداء الاشتراكية .

واذا كانت الممارسة الديمقراطية الصحيحة لا تنهض الا على أساس القانون ، واذا كان الدستور هو كما يطلق عليه قانون القوانين ، فلقد أصدر السادات وبارادة شعبية كاسحة الدستور الدائم لمصر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ ليكون ثمرة حقيقية للتفسير الشامل الذى استخدمته ثورة ١٥ مايو واستهدف الحفاظ على كرامة الانسان المصرى التى مرغتها مراكز القوى فى الوحل . تلمح ذلك فى وثيقة اعلان الدستور التى تنص على أن الحرية هى لانسانية المصرى عن ادراك لحقيقة أن الانسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الاعلى

وفى ٢٦ يوليو ١٩٧٦ أعلن الرئيس السادات استكمالا لمسيرة التصحيح انتهاء الشرعية الثورية وحلول الشرعية الدستورية بدلا منها حلولا كاملا شاملا .. وبذلك تغرب شمس دولة الافراد الى غير رجعة ..

خميس البكرى